

Distr.
GENERAL

S/1994/1376
4 December 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٩٥٢ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، الذي طلب فيه المجلس إلى أن أكفل إحاطته علما بالتطورات الحاصلة في محادثات السلم في لوساكا، وبالحالة العسكرية والإنسانية في أنغولا. ومنذ ذلك الحين، فإن الأمانة العامة تقوم، بصفة دورية بإبلاغ أعضاء المجلس، خلال مشاوراتهم غير الرسمية، بالتطورات الحاصلة في ذلك البلد.

ثانيا - التطورات العسكرية

٢ - منذ قدم تقريره الأخير إلى مجلس الأمن في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ (S/1994/1197)، وقعت أحداث مهمة في عملية السلم في أنغولا. فبعد مفاوضات طويلة ومضنية استغرقت ما يقرب من العام، تم التوقيع بالأحرف الأولى على بروتوكول لوساكا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، ثم وقع في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، وقد وقع البروتوكول السيد فينانشيو دي مورا، وزير العلاقات الخارجية لأنغولا، والسيد يو جينيو مانوفاكولا الأمين العام للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) وكبير مفاوضيه في محادثات السلم في لوساكا. وشهد احتفال التوقيع عدد من رؤساء الدول كان بينهم الرئيس هوزيه ادواردو دوس سانتوس وعدد من وزراء الخارجية والشخصيات المرموقة الأخرى. ولم يسافر السيد جوناس سافيمبي، رئيس يونيتا، إلى لوساكا، وذلك لأسباب أمنية على حد تعبيره.

٣ - وعقب التوقيع بالأحرف الأولى على بروتوكول لوساكا، أصدرت رئيسة مجلس الأمن نيابة عن المجلس، في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، بيانا (S/PRST/1994/63) أكدت فيه مرة أخرى أن أي عرقلة لعملية السلم ستكون غير مقبولة. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وعقب ادعاءات بعدم احترام الهدنة التي كان مفروضا أن تدخل حيز النفاذ قبل وقف إطلاق النار، بعثت رئيسة مجلس الأمن برسالتين متطابقتين في المضمون إلى كل من الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي دعتهما فيها إلى ضمان الالتزام التام لقواتهما بشروط الهدنة. وفي بيان آخر، صدر في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، بعد التوقيع على

9447758

بروتوكول لوساكا (S/PRST/1994/70)، ذكرت رئيسة المجلس أنه يجب على الحكومة ويونيتا أن يواصلتا إثبات التزامهما بالسلم عن طريق تنفيذ هذا الاتفاق تنفيذا كاملا وفي حينه كما يجب عليهما احترام وقف إطلاق النار الذي يقضي به البروتوكول. وفي اليوم نفسه، أصدرت أنا أيضا بيانا نبهت فيه الى ضرورة اتخاذ إجراء فوري لتنفيذ الاتفاق الشامل الذي وقع في لوساكا وضرورة وقف القتال دون تأخير.

٤ - في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ اختتم النظر في أصعب بند على جدول أعمال محادثات لوساكا، وهو البند المتعلق بمسألة المصالحة الوطنية، عندما تم التوصل الى اتفاق بشأن قائمة المناطق المحلية التي ستتولى يونيتا إدارتها. وقبل ذلك، في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وافقت يونيتا، بعد مفاوضات معقدة استمرت لشهور، على مجموعة مقترحات طرحها ممثلي الخاص والدول المراقبة الثلاث (الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية). وقد واجه حل هذه المسألة صعوبات جمة لأنها شملت تخصيص المناصب الحكومية الرفيعة، بما في ذلك مناصب حكام المقاطعات التي سيتولاها أعضاء يونيتا.

٥ - وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، بدأ الوفدان استعراض الجدول الزمني لتنفيذ بروتوكول لوساكا على أساس وثيقة أعدها ممثلي الخاص والدول المراقبة. وبعد فترات توقف عديدة ناتجة من تزايد النشاط العسكري في جميع أنحاء أنغولا وحاجة الوفد الحكومي للسفر الى لواندا ووفد يونيتا للسفر الى هوامبو للتشاور، تم التوصل في النهاية الى اتفاق على الجدول الزمني في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وهو اليوم نفسه الذي وقع فيه البروتوكول بالأحرف الأولى.

٦ - ولدى توقيع البروتوكول بالأحرف الأولى، اتفق على أن تبدأ المحادثات العسكرية الرفيعة المستوى بين الحكومة ويونيتا في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وأن يحتفل بالتوقيع يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. غير أنه نتيجة لاستمرار القتال في جميع أنحاء أنغولا، لم تبدأ المحادثات العسكرية إلا في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وتعين تأجيل التوقيع لمدة خمسة أيام.

٧ - وقد اختتمت في لوساكا، في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، المحادثات العسكرية الرفيعة المستوى والمفاوضات المتعلقة بالترتيبات الأمنية للسيد سافيمبي وكبار قادة يونيتا الآخرين. واتفق، عندئذ، على إجراء مزيد من المحادثات في لواندا في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر وغادرت جميع الوفود عاصمة زامبيا. إلا أن المحادثات لم تستأنف في الموعد المقرر لأن وفد يونيتا لم يتمكن من الوصول الى لواندا لأنه واجه مشاكل بالنسبة للأموال السوقية والنقل، على حد تعبيره.

٨ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، اضطلع ممثلي الخاص بجهود مكثفة من أجل ضمان توقيع بروتوكول لوساكا واحترام وقف إطلاق النار الذي دخل حيز النفاذ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وخلال اضطلاعهم بهذه الجهود، التقى بالرئيس دوس سانتوس وبالسيد سافيمبي وسافر الى زائير وزمبابوي

وناميبيا لإجراء مشاورات مع الرؤساء موبوتو سيسسي سيكو ونوجوما على التوالي. كما التقى في عدد من المناسبات بالرئيس فريدريك شيلوبا رئيس زامبيا وتبادل الآراء بشأن الحالة في أنغولا مع رؤساء الدول والشخصيات البارزة الأخرى التي حضرت حفل التوقيع في لوساكا.

٩ - ويتكون بروتوكول لوساكا من ثمانية مرفقات يتصل كل منها بقضية معينة في جدول أعمال محادثات السلم. وتغطي هذه المرفقات جميع القضايا القانونية والعسكرية والسياسية التي تم التوصل الى اتفاق بشأنها في المحادثات. وتتعلق القضايا العسكرية الرئيسية باستئناف العمل بوقف إطلاق النار؛ وانسحاب جميع القوات العسكرية ليونيتا وتسكينها في أماكن معينة وتجريدها من القدرة العسكرية؛ ونزع سلاح المدنيين؛ واستكمال تكوين القوات المسلحة الأنغولية. وتشمل القضايا السياسية الرئيسية الشرطة؛ وولاية الأمم المتحدة ودور المراقبين في "اتفاق السلم"، واستكمال العملية الانتخابية ومسألة المصالحة الوطنية.

ثالثا - الحالة العسكرية

١٠ - على الرغم من التوقيع بالأحرف الأولى على بروتوكول لوساكا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، استمر القتال في جميع أنحاء أنغولا، وقامت القوات المسلحة الأنغولية بعمليات هجومية كبيرة. ونتيجة لذلك، تمكنت الحكومة من استعادة الكثير من المناطق الاستراتيجية المهمة في البلد، بما في ذلك جميع عواصم الأقاليم، والتي كانت يونيتا قد احتلت بعضها لشهور كثيرة.

١١ - وخلال الفترة التي يغطيها التقرير وجهت نداءات عديدة الى الحكومة ويونيتا من مجلس الأمن والدول الأعضاء ومنى شخصيا لحثهما على الوقف الفوري للقتال. غير أن الحالة العسكرية ظلت متوترة للغاية، حتى بعد أن وافق الجانبان على عقد هدنة دخلت حيز النفاذ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ولم تخف حدة القتال إلا بعد توقيع بروتوكول لوساكا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ودخول وقف إطلاق النار حيز النفاذ بعد ذلك بـ ٤٨ ساعة. غير أنه بحلول ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وردت تقارير بتجدد الاشتباكات، وقد أُلقت الحكومة ويونيتا كل منهما اللوم على الأخرى فيما يتعلق بالهجمات الجديدة.

١٢ - وفي الجزء الشمالي من أنغولا، وخصوصا في مقاطعتي بينغو وزائير، واصلت القوات الحكومية تقدمها خلال معظم شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وفي هجوم جيد الإعداد، استعادت القوات المسلحة الأنغولية سيطرتها على نزييتو أولا ثم استعادت مدينة سويو المهمة بالنسبة لإنتاج النفط. بعد ذلك شنت الحكومة هجوما على العاصمة الإقليمية لمباززا كونغو، وتمكنت من السيطرة عليها في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. ونتيجة لذلك، تدهورت قوات يونيتا الى التخوم الشمالية للبلد. كما شنت القوات المسلحة الأنغولية هجوما على مدينة يوجي، وتم الاستيلاء عليها في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. ووردت تقارير مؤكدة عن وقوع اشتباكات في المنطقة، حتى بعد إعلان وقف إطلاق النار الرسمي. وفي غضون ذلك، وردت

تقارير تفيد أن عددا كبيرا من قوات يونيتا هاجموا مدينة كافونزو في مقاطعة لوندا نورتي خلال النصف الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر، إلا أنها ردت على أعقابها. كما وردت تقارير تفيد بأنه نصبت أكمنة وحدث قتال حول مدينة ملانجي وبالقرب من كاكولو في لوندا سول.

١٣ - وفي الإقليم الأوسط، حدثت أيضا تغيرات كبيرة في الحالة العسكرية، فبعد المعارك الشديدة التي نسبت في تشرين الأول/أكتوبر وأوائل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، سيطرت القوات المسلحة الأنغولية على مقاطعة بنغويلا كلها تقريبا. وفي الوقت نفسه، تم شن هجوم استراتيجي باتجاه هومبو. ونتيجة للقتال العنيف وبعد سقوط لونغو نجو وكالانغا وكالا في ضواحي هومبو في أيدي الحكومة، حوصرت المدينة من جميع الاتجاهات تقريبا وسقطت في أيدي القوات الحكومية في النهاية في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وتقهقرت قوات يونيتا نحو الجزء الشمالي من مقاطعة هومبو أساسا. وسجل وجود أعمال عسكرية نشطة في المقاطعة حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، شملت الاستخدام الكثيف للإمكانيات الجوية. ووردت في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر تقارير عن وقوع اشتباكات بالقرب من كيتو (التي تم توسيع محيطها الأمني توسيعا كبيرا) وحول أندولو، وعن تحرك قوات عسكرية وأعتدة وقيام يونيتا بشن هجمات محدودة النطاق في مقاطعة مكسيكو.

١٤ - وفي الجزء الجنوبي من البلد كانت الحالة هادئة نسبيا، إلا أنها اتسمت بقيام الحكومة بتحقيق تقدم. وتشير بعض التقارير، إلى أن اتحاد يونيتا هاجم مواقع القوات المسلحة الأنغولية حول مينونغي، وكوتشي وكوتابو، مما أسفر عن وقوع خسائر بين القوات الحكومية. بيد أن القوات المسلحة الأنغولية استعادت فيما بعض البلديات في هويلا، ويبدو حاليا أن المقاطعة بكاملها تخضع لسيطرة الحكومة. وفي مقاطعة كواندو كوبانغو، قامت القوات المسلحة الأنغولية بتطويق بلدة كويتو كوانافالي إلا أن هذه البلدة كانت حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ تخضع لسيطرة يونيتا. وحدثت اصطدامات عسكرية متواصلة في مقاطعة كواندو كوبانغو بعد توقيع بروتوكول لوساكا وتحطت طائرة عمودية تابعة للقوات المسلحة الأنغولية بالقرب من كويتو كوانافالي بينما كانت تقدم المساعدة في مجال الإجلاء. وأنكر اتحاد يونيتا بشدة أي علاقة له بهذا الحادث إلا أن القوات المسلحة الأنغولية تدعي بأن أربعة من أفراد طاقم الطائرة العمودية محتجزون من جانب يونيتا.

١٥ - وفي حين أن الحالة العسكرية في كثير من أنحاء أنغولا لا تزال متوترة جدا، حتى بعد الاختتام الرسمي لمحادثات لوساكا، فقد اتخذت بعض الخطوات الرامية إلى تحقيق وقف فعال لإطلاق النار. وقد قرر ممثلي الخاص، بغية تعزيز قدرات التحقق لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا وكتدبير إضافي لبناء الثقة، وزع أفرقة صغيرة من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الذين يخدمون في البعثة بالفعل إلى المناطق الريفية. ونتيجة لذلك، فقد تم في ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، إنشاء مقر اقليمي لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا في مدن هومبو، ومينونغي، وساوريمو. بالإضافة إلى المقر الذي سبق وجوده في كوبانغو. وتشير التقارير الأولية إلى أن هذه المدن وما يجاورها من مناطق لا تزال

هادئة نسبياً، بالرغم من استمرار الأعمال العسكرية الصغيرة في بعض البلدات، وعلى وجه الخصوص في مقاطعات بنغويلا وباي وكواندا وكوبانغو وهوامبو وهويلا وكواتزانورته ولوندا ومكسيكو.

رابعا - الحالة الإنسانية

١٦ - منذ تقريره الأخير وصلت الحالة الإنسانية في أنغولا في التأثير بشدة بتكثيف عمليات الهجوم العسكرية، ولا سيما في مقاطعتي هومبو وزائير.

١٧ - وفي هومبو، علقت جميع الرحلات الجوية الفوئية ابتداءً من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ بسبب انعدام الأمن المتصل بالعمليات الهجومية العسكرية التي شنتها القوات الحكومية. ونظراً للحالة الأمنية الشديدة الخطورة السائدة في المدينة، حُصر ٥٤ من العاملين المغتربين في الأنشطة الإنسانية، بما في ذلك ثلاثة موظفين من موظفي الأمم المتحدة، و ٣٤ من لجنة الصليب الأحمر الدولية والباقيين من المنظمات غير الحكومية، وتجمعوا في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر في مقر لجنة الصليب الأحمر الدولية. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، بعد اتصالات أجراها ممثلي الخاص على أعلى مستويات الحكومة ويونيتا، أُجلي ٥٠ من الـ ٥٤ من العاملين المغتربين إلى لواندا. وكان الأربعة الذين بقوا بموجب مبادرتهم الخاصة من لجنة الصليب الأحمر الدولية. وقد واجه جميع الموظفين المغتربين ظروفًا صعبة جداً وأود أن أنتهز هذه الفرصة للثناء عليهم لما أبدوه من شجاعة. ومؤخراً جداً، استطاعت منظومة الأمم المتحدة استئناف أنشطتها الإنسانية في هومبو حيث الحاجة شديدة إلى المساعدة الإنسانية ولا سيما احتياجات الأغذية الأساسية.

١٨ - وقد تعين إجلاء موظفي الأمم المتحدة أيضاً من عاصمتي مقاطعتي مابنزا كونغو وويجي. ومع ذلك، أحرز تقدم كبير في المقاطعات الأخرى. ونفذت بعثة مشتركة لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في ١٨ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر في ندلاتاندو في مقاطعة كوانز نورته، حيث بدأ برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبعض المنظمات غير الحكومية في تنفيذ برامج الطوارئ. وقد وُضع تأكيد قوي على إنشاء مراكز للتغذية والعلاج لتلبية الاحتياجات الأساسية لنحو ٧٥ ٠٠٠ نسمة، يعاني الكثير منهم من سوء التغذية الحاد. وبدأت جهود أيضاً لحل مشاكل السوقيات لكي يتسنى زيادة حجم الشحنات المرسلة.

١٩ - وفي مقاطعة اباي، مازالت مدينة كويتو تتلقى مساعدة الطوارئ الفوئية، ولا سيما الأدوية والصابون، والبطاطين والملابس للمشردين. وما يشكل أكبر الأخطار هو وجود ألغام عديدة وغيرها من الأجهزة المتفجرة، التي تسبب الكثير من خسائر الأرواح بين المدنيين يوميا.

٢٠ - وفي ميلانجه، بدأت الحالة في الاستقرار وتصل حالياً كميات أكبر من المعونة. ومع ذلك، مازال تحديد الأشخاص الضعاف هناك إحدى أولويات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

٢١ - وفي المقاطعات الأخرى، استمرت أنشطة المساعدة الإنسانية دون صعاب رئيسية ويقوم برنامج الأغذية العالمي، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، بمواصلة ارسال الشحنات التي تبلغ ٤٠٠ طن في اليوم؛ وما فتئت اليونيسيف تركز على برنامج التحصين في المناطق ذات الأولوية. وقام برنامج الأغذية العالمي أيضا بتنقيح اساليب المتابعة التي يضطلع بها بشأن توزيع اغذية الطوارئ كما قامت بعثة تقييم من مقره بزيارة لواندا في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر .

٢٢ - وقد بدأ العمل في برنامج الألغام الشامل لأنغولا، الذي ينسقه المكتب المركزي لعمليات الألغام. أما الخبراء في تسريح القوات وإعادة الدمج الاجتماعي المسؤولون عن إجراء دراسات على المجموعات الضعيفة وعلى خصائص الجنود الذين سيجري تسريحهم فقد بدأوا بالفعل في جمع المعلومات.

٢٣ - وبعد توقيع بروتوكول لوساكا، سافرت بعثة مشتركة بين الوكالات الى أنغولا بغية تحديد مدى وطرائق برنامج المعونة الإنسانية الشامل لإعادة إدماج المشردين، وإعادة توطين اللاجئين وتنفيذ برنامج تسريح القوات.

خامسا - الجوانب المالية

٢٤ - لإعادة قوام بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا الى مستواه السابق البالغ ٣٥٠ مراقبا عسكريا و ١٢٦ من مراقبي الشرطة مع عدد مناسب من الموظفين الدوليين والمحليين، من المقدر أن تبلغ احتياجات الشروع بالاستناد الى جدول الإدماج التدريجي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة ٧,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للفترة الممتدة من ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ الى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

٢٥ - وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وإعادة قوامها الى مستواه السابق، فإنني سأطلب مبدئيا من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية رصد الاعتمادات اللازمة لتكاليف الشروع بالاستناد الى الادماج التدريجي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة ومعداتهم.

٢٦ - وتجدر الإشارة الى أن حالة التدفق النقدي للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لا تزال حرجة. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب حوالي ١٣,٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وبالتالي، ولتزويد البعثة بالتدفق النقدي اللازم، فقد تم اقتراض ما مجموعه ١٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من الصندوق الاحتياطي لحفظ السلم لفترة تتجاوز ١١ شهرا. ولا يزال هذا القرض لم يسدد.

٢٧ - وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلم حتى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ مبلغ ١,٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

سادسا - ملاحظات

٢٨ - أدى توقيع بروتوكول لوساكا الى دفع أنغولا الى عتبة السلم وأنهى بصورة رسمية الحرب المدمرة التي كلفت مئات الألوف من الأرواح على مدى العقدين الماضيين. بيد أن استمرار القتال وحالات الفشل في الماضي قد أدت تعميق انعدام الثقة بين الطرفين وزادت من شكوك المجتمع الدولي. وإن على شعب أنغولا وزعمائه حاليا أن يتخذوا الخطوات النهائية للدخول في عهد جديد من السلم الدائم والوفاق الوطني والشروع في المهمة الشاقة المتمثلة في إصلاح البلد وإعمارها. ويتعين على الطرفين الأنغوليين أن يلتزما بالبروتوكول التزاما كاملا قبل أن تتمكن الأمم المتحدة من النظر في الالتزام بموارد هائلة لإجراء توسيع كبير لعملياتها في البلد. وقد كرر مجلس الأمن تأكيد أنه ليس بوسع الأمم المتحدة أن تقدم المساعدة إلا عندما يبدي الأنغوليون أنفسهم الارادة السياسية اللازمة.

٢٩ - ومن اللازم أن تقوم الحكومة ويونيتا، بعد إعلانهما عن وقف الأعمال الحربية اعتبارا من ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، بتنفيذ وقف إطلاق النار على الأرض بكل دقة؛ وإلا، فإن عملية السلم بأكملها قد تنحل مرة أخرى. وعندما يبلغني ممثلي الخاص بأن وقف إطلاق النار أصبح نافذا، فسأشرع وفقا للقرار ٩٥٢ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، بتوسيع قوام بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا الى مستواها السابق المكون من ٣٥٠ مراقبا عسكريا، و ١٢٦ مراقبا من مراقبي الشرطة و ١٤ فردا من الأفراد الطبيين العسكريين، مع عدد مناسب من الموظفين الدوليين والمحليين. كما يتعين على الأمم المتحدة أن تحصل من كل من الحكومة ويونيتا على تأكيدات فيما يتعلق بأمن وسلامة الموظفين الدوليين الذين سيوضعون في مختلف مناطق أنغولا، بما في ذلك المناطق الواقعة قرب مناطق القتال السابقة. ومن الواضح، أن إعادة قوام البعثة الى مستواه السابق فعليا يعتمد على التأكيد الموثوق بتقيد كلا الطرفين الصارم بوقف إطلاق النار.

٣٠ - ونظرا لأن بروتوكول لوساكا ينص على دور جديد وأوسع نطاقا للأمم المتحدة في عملية السلم، فقد قمت بإيفاد فريق صغير من الاختصاصيين من الأمانة العامة الى البلد لإجراء مسح تقني. وقد وصل الفريق الى لواندا في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، وقام بزيارة مختلف الأماكن التي يمكن الوصول اليها بغية فحص خطط الطوارئ الموجودة مقابل الحالة الفعلية على الأرض. وسيتولى فريق المسح فيما بعد إعداد اقتراحات مفصلة بشأن مجمل دور الأمم المتحدة في تنفيذ بروتوكول لوساكا. وإني أعتزم أن أقدم توصيات شاملة في هذا الصدد الى مجلس الأمن في الوقت المناسب. وفي الوقت نفسه، قامت الأمانة العامة بتكثيف اتصالاتها مع البلدان التي تساهم حاليا أو التي يحتمل أن تساهم بقوات و/أو شرطة. وأود بأن اغتنم هذه المناسبة لأعرب عن تقديري للدول الأعضاء التي أشارت الى استعدادها للاشتراك في أي عملية

موسعة للأمم المتحدة في أنغولا، وإلى الدول التي وضعت أفرادها من عسكريين وشرطة في حالة تأهب بغية تيسير الوزع في أسرع وقت ممكن.

٣١ - وفي حين أن المجتمع الدولي سيكون دون شك مستعدا لمساعدة أنغولا على تحقيق تحول سلمي، فإن طرفي بروتوكول لوساكا يتحملان المسؤولية الرئيسية عن تنفيذه. ومن الجوهرى وضع جميع هذه الخطط دون إبطاء وشروع في تخصيص الموارد الوطنية اللازمة لإزالة الألغام وإصلاح الهياكل الأساسية الرئيسية للبلد، وعملية الإيواء ونزع السلاح، وإنجاز تشكيل القوات المسلحة الأنغولية، وإعادة إدماج الشرطة الوطنية، والوفاق الوطني، والمهام الحيوية الكثيرة الأخرى. كما أن من المتوقع أن يتولى الأنغوليين في هذه المرحلة بالفعل، المسؤوليات الضرورية لدعم عملية الأمم المتحدة في البلد، وفقا للاتفاق النموذجي لمركز القوات (A/45/594). وسيبرم اتفاق رسمي يتعلق بمركز القوات بين الأمم المتحدة وحكومة أنغولا حالما يوافق مجلس الأمن على ولاية جديدة موسعة لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا.

٣٢ - وإني آمل أن أكون في وضع يمكنني من الشروع قريبا في زيادة قوام بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا إلى مستواها السابق. وفي غضون ذلك، فإنني أوصي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لفترة أخرى، لغاية ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وإني أتوقع أن وقف إطلاق النار سيتعزز أثناء هذه الفترة وأن المجتمع الدولي سيتأكد من التزام الطرفين الأنغوليين بعملية لوساكا وبالوفاق الوطني. وسأواصل من جهتي إعداد التوصيات إلى المجلس بشأن الولاية الممكنة لبعثة جديدة للأمم المتحدة في أنغولا، وآمل أن أقدمها إلى المجلس قبل ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

٣٣ - وستحتاج أنغولا إلى استمرار مساعدة المجتمع الدولي في تنفيذ بروتوكول لوساكا. وإني أدعو جميع الدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى تقديم الموارد اللازمة للاضطلاع بالجوانب الإنسانية من البروتوكول وإصلاح البلد وتعميره.

٣٤ - وغني عن البيان، أنه ينبغي احترام وتأكيد سلامة وأمن جميع الموظفين الدوليين في أنغولا. وإني أشجب بقوة الأحوال الخطرة التي تعرض لها الموظفون الدوليون المشتركون في عمليات الإغاثة في هوامبو مؤخرا. ومن الجوهرى كفالة أمن جميع موظفي الشؤون الإنسانية دون قيد أو شرط، وإني أحث الطرفين على التعاون الكامل في هذا الصدد مع الأمم المتحدة.

٣٥ - وأود أن أعرب عن امتناني إلى الرئيس شيلوبا رئيس جمهورية زامبيا وغيره من رؤساء دول المنطقة دون الإقليمية لمساهماتهم الهامة في السعي لتحقيق السلم في أنغولا. كما أود أن أعرب مرة أخرى عن تقديري لممثلي الدول المراقبة الثلاث التي أسهمت إسهاما كبيرا في دفع عملية السلم، وذلك لما قدموه من تعاون ودعم لا يقدر بثمن.

٣٦ - وأخيرا، أود أن أشيد بممثلي الخاص للجهود المتفانية التي بذلها وما أبداه من صبر في السعي إلى وضع حد للنزاع الأنغولي بالوسائل السلمية. كما أود أن أعرب عن امتناني لكبير المراقبين العسكريين

وموظفي بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا للتفاني الذي يواصلون به أداء واجباتهم، وكذلك لموظفي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، لمثابرتهم على الجهود الرامية إلى توفير المعونة الإنسانية إلى المحتاجين في ظل ظروف صعبة.

— — — — —